

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي
والبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

د. صالح سراي
جامعة برج بوعريريج

د. زيتوني كمال
جامعة المسيلة

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومؤشر التطور المالي، لأنه بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة من خلال عزل الاقتصاد الوطني عن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط لم يتم تحقيق الصدمات الخارجي؛ باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي تم تحليل الدراسة، حيث تم اعتبار أن أسعار النفط متغير تابع، في حين تم اعتبار أن مؤشر التطور المالي متغيرات مستقلة، حيث كانت الإشكالية تدور حول تأثير المتغير التابع الممثل في السيولة المحلية على المتغيرات المستقلة المتمثل في سعر البترول، معدل التضخم .

الكلمات المفتاحية: استقرار اقتصادي، معدل التضخم، معامل السيولة، سعر البترول، الصدمات الاقتصادية

Abstract:

The objective of this study is to find out the real relationship between the variables of economic stability and the index of financial development, because despite the many measures taken by the state by isolating the national economy from fluctuations in oil prices, The analysis of the study, where oil prices were considered to be variable, was considered to be independent variables. The problem was the effect of the dependent variable on local liquidity on the independent variables of oil price and inflation.

Key words: economic stability, inflation rate, liquidity factor, oil price, economic shocks

مقدمة عامة:

إن سياسات الاستقرار الاقتصادي من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، وذلك من السياسة النقدية حيث تقوم السلطات النقدية من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف... الخ).

وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1980-2015) العديد من أدوات تلك السياسة؛ ومن أهم هدي الأدوات نجد السيولة المحلية والتي استهدفت في مجملها تحقيق توازن النمو الاقتصادي كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

تعد الجزائر واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها على الموارد البترولية بنسبة 98% من إجمالي الصادرات، حيث تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة وهذا ما يترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت توازن سعر الصرف مرهون بصدمات أسعار البترول الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، حيث أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار منذ سنة 2003 أدى إلى ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وقد صاحب هذا النمو انخفاض معدلات البطالة وانخفاض معدل التضخم.

يظهر مما سبق أن الدول ذات الهيكل الاقتصادي فير المتنوع ويعتمد على قطاع المحروقات سوف يتعرض اقتصادها الكلي لتقلبات أسعار البترول ومن هنا يمكن تحديد الإشكالية دراستنا على النحو التالي؛

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

ما هي الآثار الاقتصادية لعدم استقرار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن متطلبات هذه الدراسة تقتضي الفرضية الرئيسية التالية:

إن انعكاس بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

مبررات اختيار الموضوع:

لقد قمت باختيار هذا الموضوع لأنه خاص بالاقتصاد الجزائري بالإضافة نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على الريع البترولي.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى تحليل العوامل الاقتصادية المؤدية إلى حدوث تقلبات في سوق البترول وبما نحاول التعرف على آثار تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر وتقييم تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في العرض النقدي بالمفهوم الواسع ، معدل التضخم ، خلال الفترة من 1980 إلى 2015.

أهمية الدراسة:

أصبح موضوع التطور المالي هو أساس الاقتصاد في الجزائر فمن الضروري معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على التطور المالي والوساطة البنكية ، ولقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نظرا للانخفاض الغير مسبوق لأسعار البترول.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار مؤشرات التطور المالي على الاقتصاد الجزائري والتي شملت مجموعة من المؤشرات بداية من 1980 إلى غاية 2015 .

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور مؤشرات التطور المالي، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات الخاصة مؤشرات التطور المالي وبعض المتغيرات التوازن الداخلي.

كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الاقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

تقسيمات الدراسة:

- ✓ المقدمة؛
- ✓ المحور الأول : مدخل الى سياسات الاستقرار والتطور المالي
- ✓ المحور الثاني: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له..
- ✓ المحور الثالث: دراسة التقدير لدالة مؤشر التطور المالي حسب نماذج الانحدار الذاتي.
- ✓ الخاتمة؛
- ✓ الملاحق.

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

المحور الاول: مدخل الى سياسات الاستقرار والتطور المالي

شهد النظام المالي توسعا تجاوزت وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، فقد ارتفع مجموع الأصول المالية في الاقتصاديات المتقدمة بحيث أصبح يشكل أكثر من ضعف الناتج المحلي السنوي، كما أصبح النظام المالي أكثر تعقيدا من حيث زيادة تعقيدات الأدوات المالية، وتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر، مما استجوب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية.

أولا: مفهوم الاستقرار المالي

إن مفهوم الاستقرار المالي يتعدى المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.¹

كما يعرف الاستقرار المالي على أنه: قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد.²

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:³

- ✓ تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛
- ✓ تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدتها وإدارتها؛
- ✓ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات؛

وبالتالي فإن تقييم مدى استقرار النظام المالي يستلزم اعتماد مفهوم شامل.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن المظاهر الأساسية لعدم الاستقرار المالي تتمثل في ثلاثة مظاهر أساسية، كما يلي:⁵

- ✓ الذعر المالي: ويقصد به تلك المظاهر التي ينتج عنها حدوث التهاافت على سحب الودائع من البنك؛
- ✓ الانهيار المالي: وهو ما يتعلق باختيار الأسواق المالية؛
- ✓ عدم استقرار الأسعار: والذي يمكن أن يأخذ الشكلين التاليين:

1. الارتفاع المستمر في الأسعار، والذي يعرف بالتضخم؛

2. الهبوط المستمر والمتواصل، والذي يعرف بالتقلص والانعكاس في الأسعار.

ثانيا: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إبراز أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

- ✓ أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي، الذي صدر في جانفي 2008 وحمل عنوان المخاطر العالمية 2008، أن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

مسؤولين للإدارة المخاطر، وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008 قد يدفعان الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية، وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى؛

✓ غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي: ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي عدة مرات، ففي مراجعاته التي أصدرها في أبريل 2007، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي⁶، كما أن وجود نظام مالي أكثر تطور يعزز الكفاءة والنمو، بما يحققه من خفض للتكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة، وإذا كان هناك بين الاستقرار المالي والنمو علاقة ارتباط فان لعدم الاستقرار المالي كذلك آثاره السلبية على النمو.⁷

✓ انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى مستوى العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة، فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد انه منذ الثمانينيات من القرن الماضي فان 130 دولة من أصل 180 دولة عضو في الصندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال، وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي، كما أن انتشار هذه الاضطرابات يبين مدى هشاشة النظام المالي القائم، فقد ذكر صندوق النقد الدولي في تعليقه على أزمة الرهن العقاري الأمريكية على أثر نشره للتقرير الدوري عن الاستقرار المالي الصادر في عام 2008 أن أحداث الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 إلى أبريل 2008 برهنت على الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي العالمي والتي أثارت تساؤلات جوهرية على مدى فعالية الاستجابة التي أصدرتها مؤسسات القطاعين الخاص والعام.

✓ نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002 والتي أدت إلى تعثر بيت اخلاص للتمويل الإسلامي وعشرة (10) مصارف تقليدية من بينها ثمانية (8) مملوكة للدولة، وخسارة إجمالية قدرت ب 30.50% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم أزمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه دورة حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية كيندلبرجر (Kindelberger) وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان مينسكي (Hyman minsky)، الذي توصل إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته، وغير مستقر، ومعرض للازمات المالية؛

✓ ونتيجة لما سبق ذكره وغيره من آثار للاضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي، فلا يكاد يخلو اجتماع مهم لقادة الدول الثمانية أو غيرها إلا ويضع ضمن برنامج أعماله الحديث عن الأمر والحث على ضرورة تكاتف الجهود للحد من النزيف الذي تحدثه هذه الاضطرابات، كما لا يكاد يخلو بنك مركزي إلا و به وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي⁸، هناك أكثر من اثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقها.⁹

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

ثالثا: تعريف التطور المالي

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤشرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحركة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة، ويأخذ التمويل في الاقتصاد إما شكلا مباشرا بين أصحاب الفائض والعجز من خلال وسطاء السوق المالي خصوصا، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية.

حيث يعرف التطور المالي كمفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، بأنه درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه.

كذلك فإن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب، بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد.

رابعا: مؤشرات قياس التطور المالي

تستخدم مؤشرات عديدة لقياس التطور المالي سواء تلك التي تخص القطاع المصرفي أو تلك المعبرة عن السوق المالية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات مع توضيح الهدف من استعمالها: نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي تعكس هذه النسبة نقدية الاقتصاد، وتستخدم كمؤشر لسهولة وحجم القطاع المصرفي قياسا إلى حجم الاقتصاد، حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.

خامسا: مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

وفي ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي فقد رأى فريق العمل ضرورة إعداد ورقة تنقيفية تعرض على مجلس المحافظين بهدف زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، وذلك نظرا لوجود عدة تساؤلات في شأن مدى أهمية تبني البنوك المركزية مبادئ الشمول المالي كهدف أساسي لها.

سادسا: برامج اختبارات الضغط أو الجهد المالي

بدأ صندوق النقد الدولي في عام 1999 استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة، إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية 2007 واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق.

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

وقد بدأت البنوك تستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في منتصف التسعينات باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وإن كانت الآن أداة أكثر شمولاً لتقييم المخاطر، وكانت إحدى المؤسسات التي اعتمدت هذه الاختبارات في مرحلة مبكرة بنك جي بي مورغان تشيس وشركاه.

وعلى مدى العقدين الماضيين، بدأ عدد كبير من السلطات القطرية في استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية، التي تهتم بتحليل المخاطر على نطاق النظام إلى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة على حدة، وتبلغ النتائج غالباً في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان، وقد قام الصندوق أيضاً بإدراج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية بانتظام في إطار برامج تقييم القطاع المالي .

المحور الثاني: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له

تبحث السياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مواجهة كل الأسباب و الظروف التي تهدد الاقتصاد عن استقرار وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد سواء الكلية أو الجزئية؛

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته

تسعى الدول مهما كانت اقتصاديتها متقدمة ناشئة أو نامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك لما له من أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة بمعدلات التضخم وتحقيق معدلات النمو موجبة مقبولة ومعدلات البطالة منخفضة ومستوى المعيشة أفضل وكذا استقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب أزمات في مختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي المصري¹⁰. أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر مهماً لتفادي وتجنب الأزمات المالية والاقتصادية، ويسمح أيضاً بتفادي التقلبات والتذبذبات الاقتصادية، فمعدلات التضخم مرتفعة، أو تقلبات كبيرة في أسعار الصرف وفي أسواق المالية قد تزيد من مشكل عدم اليقين في المستقبل وتضعف الاستثمار مما يؤثر سلباً على معدلات النمو وعلى مستوى المعيشة، وقد تعمل الأسواق الحرة على خلق نوع من عدم الاستقرار ولذا يقوم صناع السياسات بالحد من عدم استقرار هذا بدون الضغط على قدرة الاقتصاد على الرفع من معدلات النمو والإنتاجية والكفاءة¹¹.

وتبرز أهمية الاستقرار المالي والاقتصادي على المستويين المحلي وحتى على المستوى الدولي وذلك لمدى الترابط القوي بين مختلف الاقتصاديات عبر العالم، إذ يؤدي حدوث أزمة ما في أي مكان إلى انتشار وانتقال أثارها بسرعة إلى باقي اقتصاديات دول ولهذا فإن استقرار الاقتصادي هو مسألة تعني كل اقتصاديات العالم سواء المتقدمة، الناشئة وحتى النامية منها .

وكان هناك إجماع معظم الاقتصاديين خاصة في العقود الأخيرة على أن المدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لما له من آثار إيجابية على مختلف مركبات الاقتصاد الكلي كما سنبينه لكن حدة و التكاليف الأزمات المالية ومنها الأزمة المالية الحالية جعلت من الاستقرار النظام المالي والمصري أمراً ضرورياً ومطلوباً بشدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو على مدى المتوسط والطويل .

ثانياً: أهم السياسات الاقتصادية المنشودة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

تتوفر لدى الحكومات مجموعة من السياسات تعتبر من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، وإن من أهم هذه السياسات وهي البرامج الاقتصادية، شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية، حيث خصصت

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014 .

1. أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي.

تمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي¹²:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

2. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية¹³؛

والجدول التالي يوضح ما يلي:

جدول رقم 1: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2004-2000

النسبة (%)	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
40.1	210.5	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8	204.2	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	دعم الإصلاحات
100	525	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2000، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 252.

3. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009.

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4207.7 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي - 2009 2005 ويوضح الجدول رقم 2.

جدول رقم 2: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل قطاع 2009-2005

%	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
45.42%	1908.5	أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:
40.52%	1703.1	ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:
08.02%	337.2	ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

203.9	04.85%	ربعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:
50.0	01.19%	خامسا - برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.
4207,7	100	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، ص 5، 6، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2017) (بتصرف)

- ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 بحوالي 4202.2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي بحوالي 8 مرات؛
 - زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه إستحوذ على ما نسبته 08.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 04.85% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 01.19% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- ويظهر هذا من خلال الجدول رقم 3.
4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:
- يمثل برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار¹⁴.
- وأهم ما يشير إليه الجدول رقم 3 ما يلي:

جدول رقم 3: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
3.47	2.70	3.30	2.80	3.60	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
1.31	0.55	1.16	0.73	1.56	معدل نمو (%)
10.6	9.8	11.0	10.0	10.0	معدل البطالة (%)
2.90	3.30	8.90	4.30	1.40	معدل التضخم
-249.81	477.61	1367.74	1515.91	842.10	فائض التوازن التجاري مليار د.ج

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

100.77	109.55	111.05	112.94	80.15	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي
--------	--------	--------	--------	-------	-------------------------------------

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية-1962-2011، <http://www.ons.dz> ، تاريخ الاطلاع بيانات البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2017 ويشير الجدول رقم 3 ما يلي¹⁵:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للنتائج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014 ، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013 بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها ؛ 0.55% سنة 2013 ؛

- استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط؛

- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010، بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012 ؛

- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات؛

المحور الثالث : عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر التطور المالي في الجزائر

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2015*؛

أولاً: تحليل المتغيرات مؤشر التطور المالي في الجزائر

إن أهم العوامل التي تأثر في دالة الاستقرار المالي كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم 4: العلاقة بين متغيرات النموذج دالة الاستقرار المالي في الجزائر

المتغير	الرمز	خصائص المتغير
معدل السيولة	RL	مؤشر التطور المالي
سعر البترول	PP	الاستقرار الاقتصادي
معدل التضخم	INF	

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانياً: دراسة اختيارات الاستقرارية في النموذج

يتم دراسة استقراريته النموذج وفق المنهجية التالية:

1. درجة التأخير للمتغيرات:

يتم بتحديد درجة التأخير، وحسب برنامج الاحصائي EViews.9 يكون تلقائياً؛

2. اختبار ADF:

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر، حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

جدول رقم 5: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%

Level المستوى: دالة الاستقرار المالي الدولي						المتغيرات/الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,950-	0,250	3,544-	-2,671	2,948-	-1,658	Log(PP)
1,950-	0,458	3,544-	-1,101	2,948-	-1,108	Log(RL)
1,950-	0,594-	3,544-	-2,944	2,948-	-2,571	Log(INF)
1st Difference المستوى						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,951-	-6,163	3,574-	-6,055	2,957-	-6,055	dLog(PP)
1,951-	-5,305	3,574-	-5,203	2,957-	-5,203	dLog(RL)
1,951-	-8,665	3,574-	-8,516	2,957-	-8,516	dLog(INF)

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

كخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

 $D\log(PP)$ مستقرة، $\log(PP)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(PP) \rightarrow I(1)$. $D\log(RL)$ مستقرة، $\log(RL)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(RL) \rightarrow I(1)$. $D\log(INF)$ مستقرة، $\log(INF)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(INF) \rightarrow I(1)$.

3. اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وفي ظل

المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

✓ درجة تأخير مسار VAR (1):

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيار AIC

وبالاستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي:

جدول رقم 6: تحديد درجة تأخير المسار VAR

AIC	درجة التأخير
2,028	P=1
2,175	P=2
2,367	P=3
2,939	P=4

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيار Akaike وجدنا أن درجة التأخير هي (P= 1).

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

✓ اختبار جوهنسون (Johansen):

من خلال برنامج EViews.9 تحسنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو $P=1$ ، و منه سنجري الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

من خلال برنامج EViews.9 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 7: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

دالة التطور المالي في الجزائر		
johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	14,59	21,13
r=1	9,15	14,26
r=2	1,78	3,84

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 14.59، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 21.13. حيث: لا توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصائية تأخذ القيم التالية: 9.15، 1.78، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 14.26، 3.84

ومنه لدينا $rang\eta = 0$. أي أن لا توجد علاقات التكامل المتزامن
ثالثا: التقدير.

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على شكل مستويات.
- 1 - تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من نتائج التقدير، نلاحظ أن معادلات كل من D(Dloger).D(Dloginf).D(Dlogrl).D(Dlogpp). مفسرة على التوالي ب 35.75%، 59.16%، 74.61% و 51.07%، وهي نسب مقبولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$. كما أن إحصائية فيشر المحسوبة بالنسبة للمعادلات هي أكبر من قيمة فيشر الجدولة 2.69، فإن نموذج شعاع تصحيح الخطأ المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

- 2 - تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي :

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة لوغاريتم الاحتمالات الأجنبية $\log(RL)$:

$$\text{LOGRL} = 0.86 \cdot \text{LOGRL}(-1) + 0.03 \cdot \text{LOGPP}(-1) - 0.0571 \cdot \text{LOGINF}(-1) + 0.57$$

$$R^2=0.8503 \quad F= 58.70 \quad n=36$$

نلاحظ أنه إذا ارتفع سعر البترول خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معامل السيولة خلال الفترة (t) بمقدار (0,03%)، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر البترول ومؤشر التطور المالي بحيث قدرت المرونة ب: (0,03).

كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و مؤشر التطور المالي بمرونة تقدر ب (-0,057%) أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية نلاحظ أن معامل التحديد ($R^2 = 0,85$) هو قوي جدا، حيث أن 85% من التغيرات الحاصلة في LOGRL يمكن تفسيرها من خلال كل المتغيرات المؤخرة بفترة (t-1). نفس الشيء يمكن ملاحظته من خلال إحصائية فيشر المحسوبة، حيث أن هذه الأخيرة أكبر من F الجدولة، وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع.

ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية كون أن مؤشر التطور المالي تتحكم فيه عوامل عديدة خارجية عن الاقتصاد الجزائري كقوى العرض والطلب في السوق البترولية ؛ رابعا: ديناميكية النموذج (VAR).

حيث يتم تحليل النموذج القياسي وفق المنهجية التالية:

1. تحليل الصدمات (دوال الاستجابة):

إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات ؛

✓ صدمة أسعار البترول على مؤشر التطور المالي :

نلاحظ من خلال تحليل الصدمات حيث أنه يؤدي إلى عدم استجابة فورية مؤشر التطور المالي في السنة نفسها ، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر التطور المالي ب 0,02 ، ثم تنخفض في السنوات الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,04 في السنة الثامنة ثم تبقى في انخفاض في السنتين المتبقيتين لتصل إلى 0,029 في السنة العاشرة ولا يرجع إلى حالة التوازن، مما يدل أن مؤشر التطور المالي سيتأثر لصدمات أسعار النفط في الأجل القصير؛

✓ صدمة معدل التضخم على مؤشر التطور المالي :

خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات، حيث يؤدي إلى عدم استجابة فورية مؤشر التطور المالي في السنة نفسها ، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى انخفاض في مؤشر التطور المالي ب 0,04 خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة، ثم ترتفع في

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

السنوات المالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,047 في السنة العاشرة ويرجع إلى حالة التوازن ، مما يدل أن مؤشر التطور المالي لن يتأثر لصددمات معدل التضخم في الأجل القصير؛

2. تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، وهذا من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة، وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي للحصول على نسبته المئوية.

جدول رقم 8 : تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة (log(RL))

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%88.80	%2.07	%9.11

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل: $\log(r)$ ناتج بنسبة %88.80 عن قيمه السابقة في المدى القصير ، حوالي %2.07 عن تجديدات $\log(pp)$ ، حوالي %9.11 عن تجديدات $\log(inf)$

جدول رقم 9 : تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة (log(PP))

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%6.25	%91.15	%1.59

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل: $\log(PP)$ ناتج بنسبة %91.15 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %1.59 عن تجديدات $\log(inf)$ وحوالي %6.25 عن تجديدات $\log(RL)$.

جدول رقم 10 : تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة (log(INF))

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%2.30	%4.21	%93.47

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل: $\log(INF)$ ناتج بنسبة %93.47 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %4.21 عن تجديدات $\log(PP)$ ، وحوالي %2.30 عن تجديدات $\log(RL)$.

من هذه النتائج نستنتج أن:

- تأثير صدمة من $\log(ER)$ على $\log(PP)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- تأثير صدمة من $\log(PP)$ على $\log(INF)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- تأثير صدمة من $\log(INF)$ على $\log(RL)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.

3. دراسة السببية:

يمكننا استنتاج العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة كما يلي:

جدول رقم 11: نتائج اختبار Granger لدراسة السببية بين المتغيرات

الملاحظة	probabilité	T- F_{cal} Fisher.	الفرضيات
لا توجد علاقة سببية وحيدة، الاحتمالات	0,21	1,92	LOGPP لا يسبب LOGRL

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

الأجنبية يتسبب في سعر البترول	0,87	0,13	LOG PP لا يسبب LOGRL
توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم والاحتياطات الأجنبية	0,01	4,85	LOGRL لا يسبب LOGINF
لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم وسعر البترول	0,06	2,96	LOGINF لا يسبب LOGRL
	0,2847	1,31	LOGPP لا يسبب LOGINF
	0,5253	0,66	LOGINF لا يسبب LOGPP

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

1. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين سعر البترول ومؤشر التطور المالي، بينما نرفض الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين الاحتياطات الأجنبية وسعر البترول؛
2. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين مؤشر التطور المالي ومعدل التضخم؛
3. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، نقبل فرضية وجود سببية بين معدل التضخم ومعامل السيولة، بينما نقبل الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين معامل السيولة ومعدل التضخم؛

الخاتمة العامة :

إن الدراسة التطبيقية حول علاقة متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، بحيث حاولنا حصر مختلف المتغيرات المفسرة والتي تتأثر بتغيرات الاستقرار المالي في الدول محل الدراسة، فقمنا بتطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي على معطيات سنوية فكانت النتائج مقبولة إحصائيا وقياسيا، واقتصاديا كانت مقبولة نسبيا. ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة هو أن:

بعد الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية :

- نتائج النموذج تبين أن متغير سعر البترول له علاقة مع مؤشر التطور المالي، مما يفسر اقتصاديا أن أي تغيير (تخفيض) في سعر البترول يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المحلي في الجزائر؛
- إن متغير معدل التضخم له أثر على مع مؤشر التطور المالي، وهذا يفسر اقتصاديا أن ارتفاع حجم التضخم يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية لها وبالتالي ارتفاع الأسعار أي حدوث تضخم مما يستدعي رفع أسعار الفائدة على القروض وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على القروض.
- لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وذلك نظرا إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري بعد 1990 مرحلة التحرير الاقتصادي؛

2. اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات المتبناة على ضوء النتائج الدراسة القياسية توصلنا أن الفرضية الرئيسية صحيحة؛ والتي تنص أن: إن انعكاس بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

الاقتراحات:

✓ تمكين الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح على السوق الخارجية، خاصة مع محاولة الجزائر دخول المنظمة العالمية للتجارة؛

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

- ✓ قيام الجزائر بإدخال إصلاحات جوهرية لمواجهة مختلف الاختلالات وعدم الاستقرار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وأسعار الصرف؛
- ✓ تعزيز سلامة الاقتصاد الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية؛
- الهوامش:

¹ أحمد مهدي بلواقي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص72.

² Martin K.Hess, La stabilité financière internationale et le rôle du FMI, Revue Politique Economique, N°03, 2005, P32.

³ عازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقدي الدولي، 2005، ص2.

⁴ المرجع نفسه، ص3.

⁵ مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الحكم الخزاعي، دار الفجر، عمان، الاردن، 2007، ص 109-111.

⁶ أحمد مهدي بلواقي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مرجع سابق 73.

⁷ المعهد المصرفي المصري، الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد 11، ص 1، الموقع:

WWW.edi.gov/finanacaiL ، تاريخ الاطلاع: 23.08.2014.

⁸ أحمد مهدي بلواقي، البنوك الإسلامية والاستقرار مالية: تحليل تجريبي، مرجع سابق، ص 73-76.

⁹ عاري شيناسي، مرجع سابق، ص 2.

¹⁰ مسعود درواسي، مفهوم التوازن و الاستقرار في الفكر الاقتصادي ، اشارة لحالة الجزائر ، مجلة علوم و الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر العدد14، 2006، ص145.

¹¹ - how the IMF prommotes global economic stability.

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm> 05/07/2017

¹² نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2004 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد

12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 252، 251

¹³ المرجع نفسه، ص 252

¹⁴ عادل زقريز، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 192-193

¹⁵ عادل زقريز، مرجع سابق، 194

تقدير أثر التطور المالي في ظل انتهاج سياسات الاستقرار الاقتصادي

* أنظر الملحق رقم 01

ملحق رقم 1 : قيم متغيرات نموذج دالة مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

السنوات	المؤشرات الاقتصادية الكلية		مؤشرات الأزمات المصرفية
الوحدة	%	\$	% PIB
متغيرات	معدل التضخم INF	سعر البترول PP	معدل السيولة RL
1980	9,51	35,10	57,56
1981	14,65	39,50	57,02
1982	6,54	35,90	66,42
1983	5,96	30,50	70,99
1984	8,11	29,70	72,76
1985	10,48	28,90	76,84
1986	12,37	14,90	75,79
1987	7,44	18,60	79,67
1988	5,91	14,20	83,82
1989	9,30	16,90	72,79
1990	16,65	26,22	61,77
1991	25,88	62,18	49,11
1992	31,66	18,44	51,94
1993	20,54	33,16	50,10
1994	29,04	53,53	45,31
1995	29,77	86,16	37,16
1996	18,67	20,29	33,00
1997	5,73	20	36,08
1998	4,95	14	42,37
2000	2,64	15	42,20
2001	0,33	59,28	37,82
2002	4,22	90,24	56,84
2003	1,41	24,25	62,72
2004	4,26	30,29	62,81
2005	3,96	66,38	59,26
2006	1,38	64,54	53,82
2007	2,31	85,65	57,28
2008	3,67	95,74	64,09
2009	4,86	86,99	62,98
2010	5,73	62,20	73,16
2011	3,91	80,2	69,05
2012	4,52	112,9	68,06
2013	8,89	111	67,95
2014	3,25	109,3	71,74
2015	2,91	100,2	79,41
	4,78	53,94	81,57

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : الصندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية،

http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2017.

- البنك الدولي، دليل البيانات، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2017.